جمال حسن

هوامش في الموسيقى والسياسة

أمام ما تنتجه آلة القتل المستمرة في بلدنا، رماد الرعب الذي يحف مصائر الحياة، اهرب إلى الموسيقى.

هل هو هروب، أو عثور على محفزات الفن. باعتباره محاولة البشر للانفلات من الفناء، انعكاس خوفهم اللاواعي من الموت. صرخة جلجامش، الذي ارهبها فناء الموت، حين يرى الدودة تسقط من انف صديقه اركيدو، وقد زاره بعد موته إلى العالم السفلي. ثم زيارته لا ترى أحاسيس، لمعرفة سر الخلود، الذي منحته الآلهة بعد ان اخبرته بأنها ستغمر الارض بطوفان، وأمرته ببناء سفينة، وسبب ذلك أن الآلهة ازعجتها اصوات البشر.

في الاسطورة السومرية كان هاجس العقاب جماليا، عكس التوراة إذ تولد من الخطايا. هل فسرت الأسطورة السومرية، هوية الفن الجمالية، هاجس الخوف من الفناء، رغبة الخلود.

واوروبا المكتظة بتحولات رهيبة في القرن التاسع عشر، بدءاً من اكتشاف البخار، بداية ظهور العصر الآلي، حفزت رد فعل قانط، هلامي ومتراخ في مسرح الكآبة، فكان كل ما هو أكثر صدقاً هو الأكثر عاطفية، عصر التعبير الرومانتيكي. ومع ان الموسيقى قاصرة عن التعبير، إلا انها في المرحلة الرومانتيكية أصبحت تعبر عن حكايات. فموسيقى انقضاض التعبير على فنون قاصرة عن التعبير مثل الموسيقى. لكن ذلك التطرف العاطفي، ناشئ ذلك من مزاحمة الآلة للبشر. كانت رد فعل للابقاء على ما هو عاطفي في وجه قسوة الآلة.

في عالمنا المحلي، العربي والاسلامي، تعاني الموسيقى نفسها من تصنيف مرعب، باعتبارها شيئاً مخالفا للدين. فالموسيقى كذلك ليست صورة ناشئة عن المجتمع، بل هي استثناء يحاول الانفكاك من القيود. لذا واجهت الموسيقى في اليمن من قسر الأئمة، لذا كان المغنون يأتون من فئات شعبية بسيطة وهامشية. حتى الغناء الصنعاني، حافظ على وجوده، في ظل الطبقة المتمدنة والغنية التي ارتبطت مع طبقة الحكام. مع ذلك، فاستمرار الفن خارج قواعد الحرية، يكون مثقلا بتبعات. إذ إن الفنون تزدهر مع وجود بيئة مساندة له. ونحن لا نتحدث عن البيئة السياسية، فاهم الأعمال الكلاسيكية في اوروبا، ظهرت في واقع سياسي مستبد، وضمن هيمنة ملوك ونبلاء اقطاعيين. لكن تلك الطبقة المهيمنة كانت الفئة المساندة له، وبالتأكيد، كان الفن في مرحلته الارستقراطية أكثر شكلية، بينما في المرحلة الشعبية، أي بعد الثورة الفرنسية، أكثر تعبيرية أو انفعالية.

وفي مرحلة ما، عبرت موسيقى فاجنر القوية، والمتطرفة رومانتيكياً عن بزوغ عهد جديد من التطرفات، أو الايديولوجيات. وفاجنر نفسه اول فنان أو موسيقي، يتكون حوله حزب متطرف، يدعم آراءه الفنية بكل تطرف. مع ذلك، كان العالم ينشأ من هياج القوميات وبداية تشكلها على الصعيد الاوروبي، وهي مرحلة لاحقة عربياً. إذ بدأت تظهر كدعوة قوية، لمواجهة الاحتلال العثماني. ومع ان هذا الخطاب القومي، كان مدعوماً من القوى العظمى "بريطانيا"، إذ كان يتماشى مع مصالحها في ذلك الوقت، في مواجهة الدولة العثمانية، وبالتحديد إبان الحرب العالمية الأولى. لكن نفس الخطاب، تحول إلى سلاح عكسي ضد بريطانيا، في منتصف القرن العشرين، ومن اسباب خسارتها مستعمراتها في المنطقة العربية والشرق الاوسط.

وفي المرحلة الكونيالية البريطانية، ظهرت ملامح التأثر العربي بموسيقى الغرب. إذ وسع سيد درويش التخت الشرقي. وبالطبع، كان اول كسر لقاعدة احتكار الثقافة التركية على المنطقة. أي ان هذا التمرد بدأ مع الموسيقى. حيث اخرج سيد درويش الطقطوقة من الهيمنة التركية. وبدأت الموسيقى في مصر تتحرر من قواعد رسختها مؤثرات الموسيقى التركية.

مأرب الورد

خطورة الفرز المذهبي والمناطقي على المجتمع

من يقسم المجتمع على أساس مناطقي أو مذهبي، يزرع حقولاً من الألغام، يضع قنابل موقوتة في الطريق قد تنفجر في حرب هنا وفتنة هناك، يستدعي اسوأ ما في المجتمع من نزعة شريرة ويعطي أصحاب هذه النزعات الضوء الأخضر لتمارس كل أشكال العنف والدمار.

استدعاء الحوثي للبعد المذهبي في مواجهة مخالفيه دعوة لفتح أبواب العنف على مصراعيه، وبالمثل استعانة الحراك بالبعد المناطقي لتبرير أفعاله جنوح نحو الفوضى، وكلا الفريقين يقدمان لغيرهما ضوءاً أخضر في استدعاء سلاح مضاد لمواجهتهما مع أن المشكلة التي تجيّش لها كل هذه الأسلحة الفتّاكة جذورها سياسية وإن بدا ظاهرها غير ذلك.

لا ينقص المجتمع أعواد كبريت لتشتعل النيران فيه وتلتهم ما تبقى من أماكن لم تصلها شرارة نيران مشتعلة بحروب تأكل اليمن أرضاً وإنساناً لمجرد إشباع شهية مفتوحة ومتعطشة لمزيد من التهام المناطق على حساب الدولة بهدف فرض أمر واقع يؤتي ثماره في طاولة التفاوض.

اليمن تحتاج رجال إطفاء لا مشعلي حرائق، تستحق منحها وقتاً للملمة جراحها الغائرة التي لم تندمل بعد إثر إصابات بليغة وخطيرة من زمن الحرب والذي يبدو أن صفحته لم تطو بعد.

متى تضع الحروب المشتعلة في أكثر من جبهة أوزارها؟ هل باتت الحروب سمة اليمنيين قبل وبعد أن يجتمعوا في طاولة الحوار؟ لماذا اجتمعوا طوال تسعة شهور إن لم يكن من أجل تحكيم العقل لا السلاح والقبول بما يتم التوصل إليه؟

ماذا انتجت الحروب في الماضي غير هزائم حتى لمن خرجوا منها منتصرين؟ الحروب لا تجلب أمناً ولا تحقق تنمية ومن يعتقد أن هذه الطريقة هي الحل لفرض نفسه حاكماً على البلاد فلن يستطيع وسيجد أمامه اصطفافاً من خصوم شتى لن يكون بمقدوره حينها إلا التسليم بما اتفق عليه اليمنيون في دستورهم في تحديد آلية من يحكمهم وهو صندوق الاقتراع.

يا بني قومي تعالوا إلى كلمة سواء لنمضي معاً فيما اتفقنا عليه وندفن ما اختلفنا حوله أو لتنحيته إلى أجلٍ غير مسمّى.

عبدالله علي صبري
Abdullah.sabry@gmail.com

آزال.. الإقليم الحبيس!

في الوقت الذي تتجه البلاد فيه إلى الأقلمة وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، فإن صيغة التقسيم السداسي للدولة الاتحادية ما تزال غير مهضومة من قبل عدد من القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، بغض النظر عن دوافع وأبعاد هذه المواقف.

وإذ يدعم الكاتب الاتجاه نحو الفيدرالية كحل جوهري للمعضلة السياسية المتعلقة بمركزية الدولة، وما لحق بصيغة الوحدة الاندماجية من تشوهات جراء أسلوب الحكم المتبع منذ ما بعد حرب صيف 1994، فإن تأييد الفيدرالية لا يعني القبول ضرورة بصيغة التقسيم المعلنة.

لست أيضاً مع خيار الإقليمين حسب رؤية الحزب الاشتراكي والمعتدلين في الحراك الجنوبي، ولكني مع ضرورة إقناع الشارع الجنوبي قبل غيره بصوابية وعدالة التقسيم السداسي، كما أن الدستور المنتظر مطالب بتحديد آلية عملية لإرساء التوازن في التمثيل السياسي للأقاليم آخذاً في الاعتبار عاملي الثروة والسكان من جهة، والعامل السياسي المتمثل في إعادة صياغة الوحدة اليمنية على أساس اتحادي من جهة أخرى.

غير أن الملاحظات على مخرجات لجنة تحديد الأقاليم تتعدى مسألة المعالجة السياسية للقضية الجنوبية، لتشمل أيضاً الشروط المطلوب توافرها لإقامة أقاليم قابلة للنهوض والاستقرار، ودون أن يطغى إقليم على آخر، مع الأخذ بالاعتبارات العلمية، وتجنب الرضوخ لإكراهات وضغوط اللحظة السياسية، التي مكنت أطراف بعينها من فرض رؤيتها كصيغة نهائية غير قابلة للنقاش، علماً أن هذه الأطراف كانت متمترسة ضد خيار الفيدرالية، ولما وجدت نفسها تسبح ضد التيار تقدمت خطوة إلى الأمام، لكن لتفرض تقسيماً يكاد يكون مفصلاً على مقاس مصالحها الآنية.

وحتى لا يبقى الحديث عائماً، يمكن القول وعلى نحو مباشر أن التقسيم السداسي يعتوره النقص، وينطوي فوق ذلك على مكيدة سياسية تجاه إقليم آزال تحديداً، فقد حُرم هذا الإقليم من أي منفذ بحري، كما حرم في نفس الوقت من المورد النفطي الذي يتمتع به إقليم سبأ مثلاً، ولا عبرة هنا للقول بأن محافظات ذمار، صعدة، عمران، وصنعاء تشكل جميعها نسيجاً اجتماعياً متجانساً، فذلك وإن كان يساعد على الحد من الصراع السياسي، فإنه لا يحتوي على الحل الاقتصادي. ومعروف أن أهم جوانب مشكلة الحكم في اليمن تتمثل في محدودية الموارد بالنسبة لمناطق الهضبة الشمالية، ما جعلها تتغول على بقية مناطق اليمن بقوة السلاح وعصبية الحكم.

وإذا كانت الفيدرالية تستهدف- ضمن أهداف أخرى- تفتيت مركز الحكم في صنعاء وما حولها، فإن إعلان إقليم آزال على هذا النحو ينطوي على قنبلة موقوته يشكل انفجارها تهديداً لعموم الأقاليم اليمنية.

أما إذا عرفنا أن العاصمة صنعاء لن تدخل ضمن إقليم آزال (بما يعنيه ذلك حرمان الإقليم من الموار الكبيرة المتوخاة من أمانة العاصمة) فإن الفقر المحدق بالإقليم (الحبيس) سيتهدد العاصمة السياسية قبل أي مكان آخر!

ما يؤسف له أن القوى المعنية قد تجنبت الخوض في الحديث المباشر عن مخاطر تقسيم كهذا، ربما من منطلق أن ما قد يصدر عنها من آراء ومواقف سيقابل بسوء فهم من قبل الأطراف الأخرى. وإلا فإن السؤال يطرح نفسه، ما الذي يمنع أن يكون لإقليم آزال منفذ بحري؟ ولماذا تحضر المخاوف من انفصال هذا الإقليم بالذات، مع أن بقية الأقاليم يمكنها أن تنفصل أيضاً إذا كان المنفذ البحري هو العامل الأساس لإقامة دولة مستقلة؟! ، مع العلم أن إمكانية انفصال إقليم حضرموت أكبر من إمكانية انفصال إقليم آزال!

ما يزال في الأمر متسع إن كان هناك نية للمعالجة، وأقترح في هذا الصدد ما يلي:

-1 إضافة ميدي إلى محافظة صعدة ليشكل الميناء منفذاً بحرياً لإقليم آزال.

-2 ربط محافظة ذمار بالدولة الاتحادية مباشرة وبشكل مؤقت وذلك خلال المرحلة التأسيسية المقبلة، وبعدها تنضم المحافظة إلى إقليم آزال.

-3 بناء عاصمة اتحادية جديدة في ضواحي العاصمة صنعاء، ويتم الانتهاء منها خلال المرحلة التأسيسية، وبعدها تغدو العاصمة القديمة جزءاً من إقليم آزال.

-4 التفكير بجدية في مطلب بعض أبناء خولان (3 مديريات تتبع محافظة صنعاء)، بالانضمام إلى إقليم سبأ، ففي ذلك تخفيف على إقليم آزال، وتحقيق المصلحة العامة لأبناء قبيلة خولان، كما أن العبء لن يكون كبير على إقليم سبأ، مقارنة بالتصور السابق الذي كان يضع محافظة ذمار بأكملها ضمن الإقليم. ثم أن هناك تجانساً قبلياً كبيراً بين خولان ومأرب وتداخلاً جغرافياً وإدارياً أيضاً، فصرواح التابعة قبلياً لخولان تعد جزءاً إدارياً من محافظة مأرب.

أعتقد أن الإقليم بالصورة المعدلة سيكون إضافة نوعية إلى الدولة الاتحادية وليس عبئاً عليها، وهذا هو الهدف المطلوب من الاتجاه نحو الفيدرالية ومغادرة أسلوب المركزية في الحكم، علماً أن مقترح المعالجات هنا لا يمس جوهر التقسيم السداسي المعلن، بقدر ما يشكل إصلاحاً في إطار إقليمي آزال وسبأ، اللذين يغطيان مساحة الهضبة الشمالية التي كانت مركز ومشكلة الحكم في اليمن لقرون طويلة.

أحمد سعيد شماخ

لماذا نعتمد السياسات المؤدية إلى الفقر؟!

تعد اليمن ضمن افقر عشر دول على مستوى العالم فيما يتعلق بمستوى الدخل والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي لايتجاوز 720 دولارا أميركياً في السنة وتشمل هذه النسبة اكثر من 35% من سكان اليمن.

ويعزى أسباب هذا الفقر الى تواضع معدلات النمو الاقتصادي والى تدني مستوى البيئة القائمة غير الجاذبة للاستثمارات وعدم موائمة مخرجات التعليم الخاص والحكومي لمتطلبات سوق العمل، فالراتب في نظر عامة الناس في اليمن لا يمكن الركون عليه سواءً لهدف الزواج أو شراء منزل أو لشراء وسيلة مواصلات متواضعة، فالراتب قد يبدأ من 1200 ريال وينتهي عند 40000 ألف ريال في المتوسط أي ما يعادل فقط نحو 200 دولار أميركي كراتب شهري، فكثير من هؤلاء الموظفين والعمال يعملون بالمقولة الشهيرة انفق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب، ويضطر معظم هؤلاء الموظفين الى تعويض هذا الفارق باللجوء الى طرق ووسائل سليمة وغير سليمة في أحيان أخرى لتعويض هذا النقص وهذه الهوة إما عن طريق الاقتراض والعمل الإضافي في أي عمل آخر أو عن طريق اللجوء الى الرشوة والفساد والابتزاز في المؤسسات التي يعملون بها.

لقد اثبتت المرأة اليمنية هنا انها هي افضل من الرجل من حيث إدارة ميزانية الأسرة الذي يلجأ فيها الرجل في احيان كثيرة للانحياز الى صف شراء القات ومستلزماته وترك أسرته تعاني دون تغذية ورعاية صحية جيدة أو تعليم، فالاقتصاد عموما يبدأ من الاقتصاد المنزلي فثقافة الادخار في اليمن تكاد تكون غائبة الى أن وصل الأمر أن أصبح الكثير يستدين لإشباع رغباته ولكن على حساب صحته وقوت أسرته سواء بشرائه لغصن القات أو لشراء بعض الكماليات التي ليس لها ما يبررها اليوم، كما أن قضية الصحة والرعاية الصحية نسبة لعدد سكان اليمن البالغ عددهم نحو أكثر من 24مليون نسمة وفقاً لتعداد العام 2004م لا تزال هي الأخرى إحدى القضايا الرئيسية المهمة التي لا تزال عند حدودها الدنيا ما يجعل هؤلاء المواطنين يحافظون على البقاء, وصحيح أن هناك تحسنا طفيفا في نسبة معدل وفيات الاطفال الرضع إلا أن هذه النسبة لا تزال عالية وتسير نحو الارتفاع غير أن هذه القضية قد أثارت اهتمام الرأي العام المحلي وكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية والدوائر الإعلامية العالمية والتي تحث اليمن العمل عاجلا نحو الوصول الى الاهداف الصحية المنشودة دوليا بحلول العام 2015م.

وتشير الاحصاءات الى أن 27 وفاة لكل 1000 مولود حي و122 حالة في بداية التسعينيات الى نحو 74 حالة وفاة، كما ان معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة استقر عند معدل 365 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة منذ العام 2009-2000م وهذا المعدل يعتبر عاليا بكل المقاييس الدولية بسبب الزواج المبكر والولادة في المنازل وارتفاع معدل الخصوبة،

فهذه الأرقام تقل عن معدل الانفاق عن معدل خط الفقر المتوقع الذي يساوي تكلفة الغذاء التي تعادل نحو 2200 سعره حرارية والتي تفي ببقاء الإنسان على قيد الحياة الذي حدده البنك الدولي وبمعدل دولارين أميركيين في اليوم.

فالصحة عامل رئيسي مهم في عملية النمو الاقتصادي لأن المعجزات الاقتصادية التي حدثت في الصين ودول شرق آسيا وأوروبا لم تقم إلا من خلال الرعاية والاهتمام بالإنسان فعندما يكون هناك تنسيق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والقطاع الخاص تتحقق هناك نتائج طيبة وخصوصا في مجال التعليم وسوق العمل وبين الصحة والتغذية والسكان , فمن أجل انقاذ حياة أرواح النساء والأطفال يجب تحسين نوعية الحالة الصحية للفقراء عن طريق ثلاثة محاور تتمثل في:

زيادة الرواتب والأجور والإعانات الاجتماعية .

تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص .

توفير الرعاية الصحية الجيدة وتحسين الوسائل المؤدية الى العيش الكريم .

وحتى يكون المستقبل أكثر إشراقا وبهاء لليمنيين فانه من الضروري ان تقوم الدولة بعملية البحث والمناقشة التي تمكنها من مواجهة هذا التحدي بصورة حاسمة، ففي اعتقادي أنه بغير العلم والإدارة الاقتصادية الجيدة لن نستطيع ان نسهم في بنا يمن جديد وإطعام الجوعى ومساعدة المحتاجين وشفاء المرضى أو في توفير الكرامة لليمنيين في العمل وفي إيجاد المكان الصحيح والمناسب الذي نستفيد منه بالتعبير عن ذواتنا، كما أن فقدان اليمن لفرص التمكن من العلم والمعرفة وأساليب التقانات والتكنولوجيا الحديثة سوف يزيد من الحد الفاصل بين الأغنياء والفقراء ويدير الاغنياء ظهورهم للفقراء ..فلماذا نعتمد السياسات المؤدية الى الفقر؟.

عبدالخالق النقيب
a.alnageeb@yahoo.com

الخَطِيئة.. التي يُمارسُها النخبة ..!!

لا أذكر أن الوطن مر بطفرة بليدة وأيام بلا ثوابت ولاقيم كالأيام التي نعيش ، أيام باردة بلا ذائقة وطنية ولا هوية ، مؤشرات العبث في وتيرة تصاعدية ، واحتمالات التشظي والانقسام تمر من أمامنا ونحن نتأملها بصمت ، وكأن النخب في هذه البلاد بلا قيم وبلا مسؤولية أخلاقية وبلا وطن يتحتم عليهم واجب الدفاع عنه ،لستم مستشرقون أيها النخبة تدونون الخسائر وتنتهي مهمتكم في رصد ما يحدث بحيادة المتلقي، فيما وطنكم يتعرض للتفخيخ ، وهو كالجبل الواهن بمفرده يصمد رغم مناوشات الأوغاد المتفرغين في غزل المكائد ومعايرة الأخطاء وصياغة هشاشة الدولة والغوغائية ، صمتم طويلاً إلى أن بدت تظفر بطموحاتها ونهمها الغبي .

معضلة حقاً أن نفرط في أجمل ما فينا وأن ندع القادمين من العتمة وتجاعيد الماضي يؤسسون لهمجية جديدة ، ويبنون نجوميتهم على أنقاض وجودنا وامتدادنا الضارب في أغوار التاريخ ، الأشياء كل الأشياء المتصلة بالإنسان والتاريخ والانتماء لا يمكن مقايضته بمظالم وحماقات طائشة هنا أو هناك ، الثروة أيضاً لن تساوي شغف الأجيال بعبق وطن واحد اسمه اليمن ..

هذه الأيام نتحجر كي نسقط في ترهات متبجحين باعوا البلد بحفنات من المال القذر المشبوه ، ينتحلون صوت الوطن والحرية ويتمثلون أصوات الناس فيما لا أحد يفكر بما يدور في أذهان الأمهات ،تلك الزغاريد المبتلة بالدموع لأم في عدن سمعت عن ارتفاع علم الوحدة ، لتوها ذهبت لزيارة قبر ولدها الشهيد وهي تشع بالابتهاج ،تبلغه كأي جندي بطل أن العالم يشهد نضاله وأن كل من يقف على هذه الأرض يؤمنون به ، لا أحد يعنيه هتافات شيخ طاعن في السن صرخ بها وهو يلوح بعصاه في ميدان التحرير ساعة الإعلان ،لم يكن يحلم بالثروة وينتظر نصيبه منها ،فقط قيل له أن ثمة اعتباراً قد أعيد له وأن التاريخ يتيح الحياة ثانية للرقعة التي يقطن بها .مؤلم حد الوجع أن تتعثر النخبة في الدفاع عن وحدتنا الوطنية , متى ستصرخ في وجه الزمن بجرأة كافية ..

يمضي القطيع في ساحاتنا
يعبرون ..
نتفرج كما لو أننا نحتفي بهم
نعيش رهينة للخطيئة ..
الخطيئة التي يصدرها الآخرون ..
وتلك الخطيئة التي يمارسها النخبة ..
خطيئة الصمت.